البطالة وتحديات التشغيل

- تشكل البطالة أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية وهي مكلفة بأشكال مختلفة للفرد والأسرة والمجتمع عموماً . فهي افناء لطاقة انتاجية لا يمكن تخزينها وانقاص أو الغاء الدخل اللازم لادامة الحياة وخصوصاً مع عدم وجود تعويضات بطالة (وهي غير كاملة وغير مستمرة في كثير من الأحيان) والوقوع في الفقر أو تعميقه. كما تقلص البطالة حصيلة ضرائب الدخل.

- والبطالة تنشىء معاناة لدى الفرد وأسرته وتذهب بجانب من احترام الذات وتقود في بعض الأحيان إلى الانحراف والجريمة والارهاب، اضافة الى المتاعب الأخرى الصحية (صحة الفرد والمجتمع) . وقد يكون التقدير الاقتصادي للدخل القومي الضائع نتيجة البطالة أقل من نسبة البطالة ذاتها (لتركزها عادة لدى ذوي الدخل المنخفض ولكن بطالة المتعلمين قد تخالف ذلك) ولكنه على أية حال مرتفع ولا يجوز تجاهله .

- يعتبر أمارتيا سن في كتابه "التنمية صنو الحرية" أن البطالة هي شكل من أشكال الحرمان من القدرة. ليس فقط من حيث أنها تعني خسارة في الدخل فقط (قد يمكن تعويضها ببرامج تعويضات البطالة) ولكن من حيث تأثيرها على الأفراد بما تشكله من حرمان وأضرار نفسية وفقدان وفقدان الحافز للعمل والمهارة والثقة بالنفس وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات) وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستيفاء الاجتماعي وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين.

- كما أن هناك مكاسب محدودة من البطالة قد تأتي من استعمال أوقات فراغ أكبر (تتناقص منفعته) أو التوجه إلى مزيد من تكوين رأس المال البشري أو اعادة توجيهه. ولكن هذه المنافع، أيضاً، لا تعوض جملة التكاليف الناجمة عن البطالة. وتكبر تلك التكاليف بارتفاع متوسط رأس المال البشري المعطل وبطول فترة البطالة.

- ثمة علاقة بين التضخم والبطالة (معدل كل منهما) يعرضها ما يعرف بمنحنى فيليبس. وتساعد فهم هذه العلاقة على صياغة السياسات الكلية الهادفة إلى مكافحة البطالة، أو على الأقل تقليصها إلى ما يمكن اعتباره "المعدل الطبيعي" للبطالة الذي لا يتعارض وجوده مع مفهوم الاستخدام الكامل. حيث الاستخدام الكامل لم يعد بالمعنى الحرفي الذي كان يعطي له قديماً.

تفسيرات البطالة

- وتقدم في تفسير البطالة، وبالتالي دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجتها، عدة نظريات:
  - النظرية الكينزية
  - النظرية النقدية
  - النظرية الكلاسيكية الجديدة

- كانت الكنزية ترى أن سوق العمل يفشل في تحقيق التوازن بسبب قصور الطلب الاقتصادي الأمر الذي ينعكس على فرص التشغيل. ولذلك تدعو النظرية إلى السياسات التوسعية لادارة الطلب ومعالجة انتشار البطالة. فتحفيز الطلب (الطلب الفعال) يحفز المنتجين على زيادة الانتاج وبالتالي التشغيل على الرغم من احتمال تسبب هذه السياسات بارتفاع في الأسعار.

- وتعترض الكينزية على فكرة أن الأجور ستتجه إلى الأسفل عند وجود عمال عاطلين عن العمل وذلك بسبب نقص مرونة الأجور . وقد فشلت النظرية في تفسير ظهور التضخم الركودي .
- أما وفق المدرسة التقليدية، فإن عدم الحراك المهني والجغرافي لقوة العمل وكذلك المعلومات الخاطئة أو تدخل الحكومات والنقابات هي عناصر تتسبب في بطالة العمال وحدوث وظائف شاغرة في آن واحد ، وإن كان هناك توازن اجمالي بين عرض العمل والطلب عليه في السوق . . لذلكِ على الدولة أن لا تتدخل في سوق العمل بسياسات الاقتصاد الكلي، نظرا لقدرة السوق على تحقيق التوازن مع وجود "معدل طبيعي" للبطالة لا بد منه . وحجم هذا المعدل يتناسب مع عدم كمال التنافسية في السوق .

- أما النظرية النيوكلاسيكية فتعتبر سياسات الاقصاد الكلي ضعيفةً الأثر على مستوى البطالة وأنٍ تغيير مستويات البطالة يتم عشوائيا حول المعدل الطبيعي عاكسا الصدمات غير المتوقعة أو أخطاء التوقع . ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية عدم عشوائية تحرك مستوى البطالة عبر الزمن . .
- ويُميز المختصون بين أنواع عديدة من البطالة، تختلف فيما بينها بالأهمية وبسياسات المعالجة، نذكر منها :

بطالة احتكاكية

- يعود هذا النوع إلى حركة العاملين وانتقالهم من عمل لآخر وهي تعتبر ظاهرة صحية دالة على ديناميكية سوق العمل. وهي التي تسبب الا تكون معدلات البطالة الاجمالية مساوية للصفر. وعادة ما يتم علاجها عن طريق تقصير الفترة الزمنية التي يظل فيها العامل يبحث عن عمل وذلك من خلال تنظيم مكاتب العمل واعلانات طلب الوظائف.

البطالة الهيكلية

- وهي ناشئة عن تحولات في الطلب أو تغيرات في التكنولوجيا بحيث أن القوى العاملة المتاحة تصبح خبراتها ومؤهلاتها لا تتوافق مع المطلوب في سوق العمل. وهي تعتبر أشد تأثيراً في الاقتصاد وتتطلب معالجات من قبل الدولة. وعادة ما يتم علاجها عن طريق برامج تدريب واعادة تعليم أو نقل جغرافي للعمال إلى الأماكن التي بها طلب على العمل الجديد.

البطالة الموسمية

- وهي تظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل. أي أن هناك بعض الأعمال التي لا يمكن تأديتها الا في فصل الصيف وأخرى لا يمكن تأديتها الا في مواسم معينة من السنة ومن ثم يظل العمال الذين يؤدونها في حالة بطالة في فترات السنة الأخرى. وهي أقل خطورة من الهيكلية السابق الاشارة إليها. ويتم علاجها بايجاد أعمال تكامل مع الأعمال الموسمية أو تشغل الأوقات التي لا يعمل فيها العمال الموسميون.

البطالة الدورية

- وهي التي تظهر بسبب الدورات (التقلبات الاقتصادية) من كساد وخلافه وتحاول معظم الدول تجنبها أو تقليل فتراتها . وهي عادة ما تقل وتختفي مع فترات الرواج والانتعاش، ولذلك فهي معبر جيد عن الحالة الاقتصادية للبلد . واذا استمرت لفترة طويلة فيمكن أن تتحول الى بطالة هيكلية وذلك لتغيرٍ الهيكل الاقتصادي للدولة خلال فترة التقلبات الاقتصادية . وطبعاً تعمل معظم سياسات الدولة، المالية والنقدية، على زيادة نمو الاقتصاد ومعالجة مثل هذه البطالة .

البطالة المقنعة

- وهي التي تنشأ حينما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل صفراً أو سالباً . وكانت البلاد الزراعية النامية من أشهر الأمثلة لمثل هذا النوع من البطالة. ولكن يسود الاعتقاد الآن أن هذا النوع من البطالة يوجد في معظم القطاعات الحكومية في الدول النامية بسبب التزام الدولة بتعيين الخريجين. وتكون معالجتها عن طريق تحويل العمال من القطاعات التي يتكدسون فيها الى قطاعات أخرى أو خلق فرص عمل جديدة لهم. .

البطالة وتحديات التشغيل

- أسباب السعي للتشغيل الكامل
  - النظرة المحاسبية للموارد: تقليص الهدر في الطاقات الناجم عن عدم الاستعمال أو الاستعمال الناقص.
  - رفع الناتج القومي وبالتالي مستوى توزيع الرفاه
  - الاستقلالية الفردية وتعويض نقص التضامن العائلي والاتجاه نحو تخفيض عبء الإعالة
  - تقليص عجز الصناديق الاجتماعية عند وجودها
  - الجوانب النفسية المرافقة للبطالة
  - الجوانب الاجتماعية المرافقة للبطالة

- من أسباب تقليص التشغيل (الطلب علىٍ العمالة)
- ارتفاع الإنتاجية في كل الصناعات تقريبا
- بعض القطاعات تشهد تطوراً تقانيا يقود إلى تقليص الحاجة إلى عنصر العمل كمدخل إنتاج.
- تقلص الطلب في قطاعات الخدمات حيث ترتفع الأجور ويمتنع التعويض رجل/آلة.
- تقلص الطلب كنتيجة لمزاحمة المنتجات الأجنبية للإنتاج المحلي.

- ومن القضايا التي تثير الكثير من القلق هي تلك القضايا المرتبطة بتقلد أكثر من وظيفة والانخفاض الحاد في الأجور الحقيقية وزيادة التفاوت في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة.
- إن تدهور الطاقة الاستيعابية في الاقتصاديات المنظمة والنمو المتزايد في أنشطة القطاعات غير المنظمة ذات الإنتاجية المنخفضة تعتبر ضمن الظواهر الهامة.
- وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الروابط التي خلقتها التجارة والاستثمارات الوطنية المباشرة والتدفقات المالية، حولت مشاكل التشغيل إلى ظاهرة عالمية. وهذا التشابك في العلاقات من المحتمل أن يزيد صلابة مع الاتجاه الحالي نحو عالمية الاقتصاد الدولي.

- منذ عام 1973، زادت البطالة باضطراد في معظم الدول الصناعية، وحاليا يتردد معدل البطالة في المتوسط حول 10% في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع هذا فإن قضية البطالة تخفي في طياتها قدراً كبيراً من المشاكل التي تتجاوز مجرد عدم وجود وظائف.

التغيرات المؤثرة على التشغيل

- آثار الثورة العلمية والتقانية في العالم على التشغيل
  - محتوى المهن وهيكلها
  - طريقة أداء المهن
  - حاجاتها المتناقصة من اليد العاملة (للنزعة الثابتة في زيادة الانتاجية)
  - مناهج التعليم وأدواته وأنماطه وأزمنته
- آثار سياسات الاصلاح الاقتصادي
  - الآثار على النمو الاقتصادي
  - الآثار على الفقر وتوزيع الدخل
  - الآثار على سوق العمل والبطالة

- آثار العولمة وعلى الخصوص تحرير التجارة الخارجية
  - تقل التقانة
  - الحماية الفكرية
  - الآثار الاجتماعية العامة
  - موضوع العمالة
- المزاحمة في الأسواق الخارجية وكذلك في الأسواق المحلية من جانب السلع المستوردة.

تحديات مخصوصة في اسواق العمل العربية

- حجم الحكومة
- انتقال العمالة
- مهارات العاملين والإنتاجية
- استقرار المنطقة
- بطالة المتعلمين

التحديات العربية في عصر التنافسية

- موضوع التشغيل بالكم والنوع والانتاجية والأداء . .
- تبعات التغيرات والاصلاح الهيكلي وتحرير التجارة . .
- ضعف تكوين رأس المال البشري أو ملاءمته أو استخدامه
- ضعف جهود البحث والتطوير ووظائف توطين وتطويع وتطوير التقانة
- ضعف الصلة بين مثلث مخبر البحث ومنبر الدراسة وورشة الانتاج.

- ضعف البنى السياسية والمؤسسية الحاكمة للانتاج والتوزيع والتجارة والتفاوض والترويج والحاكمة للادارة والكفاءة والسياسة والمشاركة والتكتل والاتصال والمعارف.
- ضعف معظم المؤشرات والأدلة عن الوطن العربي. ومثال مبسط من ذلك دليل التنمية البشرية HDI وتفريعاته.
- السياسات المقتبسة أو المبتكرة في مجال رفع القدرات التنافسية.

برامج التصحيح وسوق العمل

- الأثر الانكماشي للبرامج
- انخفاض العمالة (على الأخص في القطاع العام) (وخصوصاً بعد الخصخصة)
- الآثار التضخمية على الأجور الحقيقية للعاملين ذوي الدخل المحدود
- ارتفاع تكلفة التعليم للدخول إلى سوق العمل
- التسرب من التعليم والذهاب إلى سوق العمل الهامشية وغير المنظمة يتجه لانخفاض دخل الأسرة
- انتشار القطاع غير المنظم مع قلة الحماية المعروفة فيه

- تدهور في الحماية الاجتماعية للعمل نتيجة للخصخصة
- تعرض الصناعات المحلية للمنافسة غير العادلة (انتفاء الحماية) وبالتالي الافلاس وتسريح العمالة
- التوجه للتصدير يتطلب تعديلات جوهرية على هياكل كفاءات العمالة المحلية ومحتوى التكوين (بعض هذه التعديلات ذو أثر ايجابي)
- يطرح بعض الخبراء أن وقف التدخلات الحكومية في العلاقات بين العامل وصاحب العمل تشجع أرباب العمل على خلق وظائف جديدة (غير مؤكدة + احتمال الاستغلال وانعدام الحماية)

- وتحسين الانتاجية والكفاءة والمرونة في سوق العمل. كما يعرض البعض أهمية برامج التعليم والتدريب وإعادة التكوين لمعالجة مشكلات التسريح الناجمة عن الخصخصة أو ضغوطات المنافسة الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية. وثمة مشكلات عديدة على المستويات الاجتماعية والسياسية لتزايد البطالة. ومن هذه المشكلات زيادة مستويات العنف والارهاب والأدمان وتخلخل العلاقات الاجتماعية وتدهور الاستقرار السياسي.